الشعبة البرلمانية عقدت اجتماعاً برئاسة السعدون

السعدون مترئسا اجتماع الشعبة البرلمانية

جانب من الاجتماع

عقدت اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية اجتماعا أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة ورئيس الشعبة أحمد السعدون.

وحضر الاجتماع وكيل الشعبة البرلمانية النائب الدكتور حمد محمد المطر وأمين سر الشعبة النائب الدكتور محمد حسين المهّان وأمين الصندوق النائب حمد عادل العبيد وأعضاء الشعبة النواب شعيب علي شعبان وداود سليمان معرفي وفهد فلاح بن جامع والأمين العام لمجلس الأمة خالد سعد بوصليب والأمين العام المساعد لقطاع المنظمات والعلاقات بالتكليف مشعل محمد العنزي.

أكد أن لجنة التحقيق أنهت أعمالها والملاحظات

الدمخي: 349 مليون يورو هدرا في بنود «عقد صفقات الطائرات» .. ونطالب بمحاسبة المسؤولين

اللجنة توصلت إلى مسؤولية وزراء ووكلاء وزراء عن أعمال شابتها أوجه التقصير

تبين لنا أيضا وبوضوح إخلال الشركة الفرنسية المتعاقدة بالتزاماتها التعاقدية

بدر من هذه الشركة تصرفات تخل بعقد الاتفاق كما ثبت التدليس والغش من قبلها

ثبت لنا أنها أخفت معلومات جوهرية مما ترتب عليه حدوث أضرار جسيمة بحق الوزارة والمال العام

عادل الدمخي

أعلن رئيس لجنة التحقيق في صفقتي طائرات الكاراكال واليوروفايتر د. عادل الدمخي عن انتهاء التحقيق في عقد طائرات الكاراكال والملاحظات عليه مبينا أن اللجنة كشفت أن هناك هدراً للمال العام في بنود العقد تقدر قيمته بـ 349 مليون يورو.

وقال في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن "اللجنة توصلت إلى مسؤولية وزراء ووكلاء وزراء وقيادات في الجيش عن العديد من الأعمال والتصرفات التي شابتها أوجه التقصير والضعف في متابعة الأعمال وإخلال موظفين بأعمالهم ما ترتب عليه العديد من الأضرار التي لحقت بالوزارة والمال العام".

وأكد الدمخي أنه تبين للجنة بوضوح إخلال الشركة الفرنسية بالمتعاقدة بالتزاماتها التعاقدية، مشيراً إلى أنها سلمت محركين يختلفان عن باقي الطائرات، مضيفا أن ذلك "يعد إخلالا جسيما للشروط التعاقدية، وكادت أن تذهب بسببه أرواح طيارين كويتيين بالإضافة إلى العيوب العديدة والمتكررة التي حدثت للطائرات الأخرى".

وأوضح أنه "بدر من هذه الشركة تصرفات تخل بعقد الاتفاق كما ثبت التدليس والغش من قبلها حيث أقرت عند توقيع العقد بأنها لن تدفع أي عمولة، وبعد ذلك تبين بوضوح ثبوت دفع عمولات وصدور حكم تحكيم نهائي بهذا الشأن يثبت ذلك".

وأضاف الدمخي أن اللجنة توصلت إلى قيام بعض المسؤولين في الوزارة بالتستر لصالح الشركة الفرنسية، مشيرا إلى أن ذلك الأمر يشكل شبهة جريمة إخفاء واقعة بشأن الكشف عن العمولات تستوجب المساءلة وفق القانون.

وذكر أنه ثبت للجنة إخفاء الشركة الفرنسية لمعلومات جوهرية مما ترتب عليه حدوث أضرار جسيمة بحق الوزارة والمال العام تم عرضها في تقرير اللجنة خاصة فيما يتعلق بأرواح الطيارين.

وقال الدمخي إن اللجنة خلصت إلى ضرورة وأحقية الوزارة وبشكل فوري تفعيل بنود العقد فيما يتعلق بصرف وتسييل لكافة المبالغ المحجوزة تحت تصرف الوزارة.

وشدد على ضرورة معاقبة الشركة على تصرفاتها، مشيراً إلى "تبين للجنة أنه رغم تأخر الوزارة في تفعيل بنود العقد ووقوع الأضرار بالمال العام جراء أفعال هذه الشركة إلا أن الوزارة ما زالت تحتفظ بمبالغ مالية تخص هذا العقد من ضمان الدفعة الأولى للعقد وكفالة الإنجاز والدفعة الأخيرة وغيرها من البنود تقدر بمبلغ يزيد عن 400 مليون يورو يجب بشكل فوري صرفها وتسييلها من دون تأخير".

وذكر الدمخي" أن اللجنة رأت أنه من حق الوزارة فسخ العقد وتطبيق الغرامات وطلب تعويض عن الغرامات الناشئة"، مضيفا أنه يمكن التغاضي عنها في حال قبول الشركة تقديم التعويضات وجبر جميع الأضرار والمخالفات والحقوق المهدرة التي من حق الوزارة، مع مراعاة ألا تقل التعويضات أو الخدمات الإضافية عن القيمة التقديرية للأضرار التي أصابت الوزارة.

وقال " رسالة إلى سمو رئيس الوزراء الذي نعلم عنه موقفه الشجاع والواضح بشأن موضوع التحويلات الذي رفع اسمه لدى الكويتيين، حينما أدلى بمعلومات للجنة التحقيق آنذاك في عام 2012 عن هذا الموضوع، بأننا نحذر من أي محاولات للالتفاف لإهدار المال العام بعدم معاقبة هذه الشركة وعدم حفظ حقوق وزارة الدفاع بمحاولات تمديد العقد أو تعديله".

وأكد الدمخي" نحذر كل من يقدم على مثل هذه المحاولات دون أخذ الضمانات، وعدم التهاون غير المبرر مع هذه الشركة".

فارس العتيبي: يساهم في إعطاء العامل الكويتي حقه

«الموارد البشرية» أقرت قانون العمل في قطاع الأعمال النفطية الخاص بتوافق حكومي

جانب من اجتماع لجنة الموارد البشرية البرلمانية

وافقت لجنة الموارد البشرية في اجتماعها أمس على الاقتراحين بقانونين بشأن العمل في قطاع الأعمال النفطية الخاص، بالتوافق مع ممثلي القطاع النفطي والشركات التابعة وممثلي نقابة العاملين في القطاع النفطي الخاص.

وأوضح رئيس اللجنة النائب فارس العتيبي في تصريح في المركز الإعلامي لمجلس الأمة ان اللجنة وافقت بإجماع أعضائها على القانون، وبموافقة الحكومة والقطاع النفطي والشركات التابعة، مهنئا العاملين في القطاع النفطي الخاص بالانتهاء من هذا القانون.

وبين أن "هذا القانون يساهم في إعطاء العامل الكويتي حقه ويسهم في تحقيق الأمان الوظيفي للعامل الكويتي في القطاع النفطي الخاص"، مضيفا ان "حقه سيكون مصانا بنص القانون".

وأعرب العتيبي عن الشكر للحكومة ومجلس إدارة القطاع النفطي للتوافق على إقرار القانون باللجنة، وإلى رئيس نقابة القطاع النفطي الخاص لجهوده وتواصله مع أعضاء مجلس الأمة.

العصفور: مناقشة رد تعديلات «قانون الإعاقة» بعد التشكيل الحكومي

جانب من اجتماع لجنة ذوي الإعاقة

قال رئيس لجنة شؤون ذوي الإعاقة البرلمانية، النائب سعود العصفور إن مناقشة الرد الحكومي للتعديلات على قانون الاعاقة 8 لسنة 2010 ستكون بعد تشكيل الحكومة الجديدة.

وأشار العصفور إلى أن اجتماع لجنة شؤون ذوي الإعاقة، اليوم "أمس"، كان مع المسؤولين في وزارة التربية في شأن استعدادات التربية لنقل الملف التعليمي للأشخاص ذوي الإعاقة للوزارة بدلاً من الهيئة ولمناقشة بعض الشكاوى العامة في مجال التربية الخاصة.

دعتها إلى الالتزام بالتوصيات الواردة في جلسة المجلس المنعقدة أول نوفمبر الماضي

«الشؤون الخارجية» تطالب الحكومة بالانضمام إلى الدعوى القضائية ضد الكيان الصهيوني أمام «العدل الدولية»

جانب من اجتماع لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية

طالبت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية بالانضمام للدعوى القضائية المقدمة من جمهورية جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية ضد الكيان الصهيوني.

ودعت اللجنة في بيان صادر عنها الحكومة إلى الالتزام بالتوصيات الواردة في جلسة مجلس الأمة المنعقدة أول نوفمبر الماضي والمتعلقة بالعدوان الصهيوني على غزة، والذي وردت فيه 13 توصية.

وأوضح البيان أن تلك التوصيات تتصدرها توصية بملاحقة رئيس الكيان الصهيوني وقادة الكيان العسكريين والسياسيين كمجرمي حرب في المحافل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية وبرلمانات العالم، وتكليف الشعبة البرلمانية بقيادة جهود قانونية وسياسية وإعلامية بهذا الصدد.

وذكر بيان اللجنة إنها بصدد دعوة وزير الخارجية الشيخ سالم العبدالله للاجتماع بهدف تنسيق جهود مواجهة الانتهاكات والجرائم الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني.

وأكدت اللجنة أهمية تنسيق الجهود البرلمانية والرسمية دفاعاً عن حقوق الإنسان والمواثيق الدولية انطلاقاً من المسؤولية العربية الإسلامية والإنسانية تجاه القضية الفلسطينية.